الأمم المتحدة
S/2023/769
مجلس الأمن
Distr.: General
16 October 2023
Arabic
Original: English

جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره 2659 (2022)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذها كل أربعة أشهر. ويقدِّم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 15 حزيران/يونيه 2023 (S/2023/442) وتوصيات متعلقة بتمديد ولاية البعثة.

ثانياً - الحالة السياسية

2 - هيمن على البيئة السياسية الاستفتاءُ الدستوري الذي أجري في 30 تموز/يوليه. وقد أُنشئت الجمهورية السابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى رسمياً عقب إصدار الدستور الجديد في 30 آب/أغسطس. وذكرت الحكومة أن التغييرات الدستورية تستجيب للمطلب الشعبي وستتيح تحقيق التنمية الوطنية. وقد انتقدت المعارضة السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية، فضلاً عن عدد من الجماعات المسلحة، الدستور الجديد، مع استمرار الجدل حول بعض الأحكام، مثل تلك المتعلقة بشروط الأهلية لخوض الانتخابات. وواصلت البعثة تركيزها على النهوض بعملية السلام على الصعيد المحلي، بغية تعزيز الإدماج في السياسة والحوكمة.

التطورات السياسية

3 - في 30 أيار/مايو، أعلن الرئيس فوستين أركانج توادیرا عزمه على إجراء استفتاء على دستور جديد. واضطلعت الحكومة والسلطات الانتخابية الوطنية بالتحضيرات اللازمة لإجراء الاستفتاء وعلقت الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية حتى أيلول/سبتمبر، على نحو ما أعلنت السلطة الوطنية للانتخابات في 31 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيه على التوالي. وفي 5 حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة أن الدولة ستمول عملية إجراء الاستفتاء بالكامل. وفي 20 حزيران/يونيه، أعلنت السلطة

الرجاء إعادة استعمال الورق

الوطنية للانتخابات أن قوات الدفاع والأمن الوطنية وغيرها من أفراد الأمن ستكفل تأمين عملية التصويت. وفي 10 تموز/يوليه، سلم الرئيس توادیرا مشروع الدستور إلى مديرية حملة الاستفتاء الوطنية، التي يرأسها النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية. ونُظمت الحملة في الفترة من 15 إلى 28 تموز/يوليه.

4 - وشككت المعارضة، بما فيها الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور، وبعض جماعات المجتمع المدني والجماعات الدينية، بما في ذلك أساقفة جمهورية أفريقيا الوسطى، في مضمون مشروع الدستور وشرعية عمليتي الصياغة والاستفتاء. وظهرت كذلك التوترات داخل صفوف الأغلبية الرئاسية بوضوح خلال الحملة الانتخابية، حيث وصف الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتقدم مشروع الدستور بأنه إقصائي ومن شأنه أن ييسر استمرار فترة الرئاسة مدى الحياة. وأثار مشروع الدستور انتقادات شديدة من جانب الجماعات المسلحة أيضاً، بما في ذلك ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي 14 تموز/يوليه، نظمت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور مسيرة سلمية في بانغي شارك فيها عدة مئات من الأشخاص، بمن فيهم زعماء المعارضة السياسية، وهم أنيسيت - جورج دولوغيليه، وكريبين مبولي - غومبا، ومحمد كمون، ومارتن زيغيليه، ونيكولا تيانغي، احتجاجاً على الاستفتاء. ودعت الجماعات المسلحة وجماعات المعارضة السياسية، مثل ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وكوا نا كوا، وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل تجديد أفريقيا الوسطى، سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مقاطعة الاستفتاء.

5 - وأُجري الاستفتاء في الموعد المقرر، 30 تموز/يوليه، دون وقوع حوادث ذات شأن. وبينما لاحظت بعثة المراقبة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعض أوجه القصور، فقد أفادت بأن التصويت أُجري في ظل ظروف مُرضية عموماً. وأعلن المرصد الوطني للانتخابات أن أوجه القصور المكتشفة لا تنال من صحة التصويت. وفي 21 آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية، مؤكدة تصويت 95,03 في المائة من الأصوات المدلى بها لصالح الدستور الجديد، وأن 57,23 في المائة من الناخبين المسجلين شاركوا في الاستفتاء. واعترضت الكتلة الجمهورية للدفاع عن الدستور وبعض منظمات المجتمع المدني على النتائج، فضلاً عن جماعات مسلحة غير موقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

6 - وفي الخطاب الذي وجهه الرئيس توادیرا إلى الأمة في 31 آب/أغسطس، كرر تأكيد التزامه بالسلام والعمليات السياسية في البلد، مستخدماً الدستور الجديد الصادر في اليوم السابق باعتباره أساساً لمزيد من التنمية. ودعا الرئيس الجماعات المسلحة صراحةً إلى العودة إلى المشاركة في عملية السلام، مع التأكيد على هدف وضع حد للإفلات من العقاب.

7 - ويمدد الدستور الجديد ولاية الرئيس وأعضاء البرلمان من خمس سنوات إلى سبع سنوات ويزيل الحد الزمني للولايتين. وينشئ منصب نائب الرئيس، الذي يعينه الرئيس، ويلغي مجلس الشيوخ. ويضع حداً أدنى من متطلبات التعليم لمرشحي الرئاسة والمجلس التشريعي. وينص كذلك على شروط جديدة للجنسية، تقتضي أن يكون شاغلو المناصب المدنية والعسكرية العليا والمرشحون للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية مواطنين مولودين لأبوين تمثل أفريقيا الوسطى وطنهما الأصلي. ويحدد القانون الشروط التي تحكم الاعتراف بجنسية جمهورية أفريقيا الوسطى واكتسابها وفقدانها واستعادتها.

ويشـــدد على أن الأفراد الذين أنشـــأوا جماعات مســـلحة أو كانوا مرتبطين بها غير مؤهلين لخوض الانتخابات التشريعية. ويحوّل الدستور الجديد المحكمة الدستورية إلى مجلس دستوري ويلغي بعض الضـــوابط المفروضـــة على الســـلطة التنفيذية، مثل مراجعة مكتب الجمعية الوطنية للعقود المتعلقة بالموارد الوطنية. ويخفف كذلك من متطلبات تعديل الدســتور. وتنتهي فترة ولاية شــاغلي المناصــب المنتخبين أو المعينين، بمن فيهم الرئيس ونواب البرلمان وأعضـــاء المؤســـســـات الوطنية، في نهاية ولاياتهم على النحو المنصوص عليه في دستور عام 2016.

8 - وقد نفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاســـتقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ولايتها، لا سيما من أجل حماية المدنيين، بسبل منها مراقبة وتأمين المظاهرات التي نظمها الجانبان. ولم تقدم البعثة المتكاملة الدعم للاستفتاء الدستوري، لأن ذلك ليس جزءاً من ولايتها.

عملية السلام

9 - على الرغم من هيمنة الاستفتاء الدستوري على الاهتمام الوطني، واصلت البعثة المتكاملة دعم مبادرات الوساطة والمصالحة التي اتخذتها الحكومة على الصعيد المحلي، بسبل منها تيسير اجتماعات آليات رصد المحافظات التابعة للاتفاق السياسي.

10 - وفي 8 حزيران/يونيه، ترأس رئيس الوزراء والممثلة الخاصـــة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفداً رفيع المستوى يضم عدة وزراء ومسؤولين حكوميين، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري وشـــركاء في مجال العمل الإنســـاني، إلى محافظة ليم - بيندي لتقييم الحالة بعد وصـــول عشـــرات الآلاف من النازحين الفارين من العنف في إقليم لوقون الشـــرقي في جنوب تشـــاد. وخلال اجتماع المجتمع المحلي الذي عُقد في بيداكا، أكد رئيس الوزراء من جديد تضـــامن الحكومة مع اللاجئين وأثنى على المجتمعات المحلية لحفاوتها في اســتقبالهم. ودعت الممثلة الخاصــة الســلطات المحلية إلى القيام بدور نشـــط في تنفيذ الاتفاق الســـياســـي وخريطة الطريق المشـــتركة للســـلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى كوسيلة لتعزيز المصـــالحة على الصـــعيد المحلي، والعمل مع الجهات الفاعلة في الأقاليم التشـــادية المجاورة على التوصـــل إلى حل ســـلمي للنزاعات المتصـــلة بالترحال الرعوي وغيرها من النزاعات القبلية فيما بين المجتمعات المحلية الحدودية. وأبرزت الزيارة الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من حدة التوترات القبلية المحتملة، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالترحال الرعوي، بين المجتمعات الحدودية، في إطار تعاون وثيق مع البعثة المتكاملة، من خلال المشـــاركة المباشـــرة مع المجتمعات المضـــيفة والنازحين من تشاد.

11 - وفي 6 أيلول/ســـبتمبر، قاد رئيس الوزراء والممثلة الخاصـــة كذلك وفداً يضـــم ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة إلى محافظة فاكاغا، في أعقاب تدفق أكثر من 000 20 شـــخص فروا من العنف في السودان. وحث رئيس الوزراء المجتمعات المحلية، مخاطباً القادة المحليين والجمهور العام، على الترحيب باللاجئين السودانيين، وأكد أن الحكومة تعمل في إطار تعاون وثيق مع البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة

والمساعدة في تحقيق تطلعات السكان في المستقبل. ودعت الممثلة الخاصة إلى المشاركة النشطة للقادة المحليين والسكان عموما، بمن فيهم النساء والشباب، في عملية السلام، وأكدت من جديد التزام البعثة المتكاملة بدعم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الشمال الشرقي. وكانت هذه الزيارة هي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس حكومة محافظة فاكاغا، وهي منطقة لطالما كانت مهمشة إلى حد كبير بسبب موقعها النائي واتسمت بالوجود المحدود للدولة، بينما واصلت الجماعات المسلحة العمل عبر حدودها مع تشاد والسودان.

12 - وقد ازداد تمثيل المرأة في لجان السلام والمصالحة المحلية منذ توقيع الاتفاق السياسي في عام 2019، ليصل إلى 35 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر. وواصلت البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام، بما في ذلك عن طريق دعوة أكثر من 60 امرأة من قيادات المجتمع المدني إلى اجتماع في بانغي في 20 حزيران/يونيه من أجل وضع خطة عمل تهدف إلى جملة أمور منها تعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة السياسية وقادة الجماعات المسلحة.

13 - وبدعم من البعثة المتكاملة، واصلت الآليات المحلية المنشأة لرصد تنفيذ الاتفاق السياسي بذل الجهود للمواءمة بين خريطة الطريق المشتركة والاتفاق السياسي ولتعزيز التنسيق مع المحافظات. وفي 1 تموز/يوليه، زارت الممثلة الخاصة سيبوت في محافظة كيمو لتؤكد لأعضاء آلية الرصد في المحافظات الدور المركزي لتلك الآلية في تنشيط هيكل عملية السلام عن طريق توفير آلية لمنع نشوب النزاعات والوساطة على الصعيد المحلي وتشجيع الجماعات المسلحة على الانضمام من جديد إلى عملية السلام.

14 - واتخذت الحكومة كذلك تدابير لتحسين مراقبة حدودها. فعلى سبيل المثال، شرعت الحكومة في تموز/يوليه في وضع خطة عمل خمسية، بدعم من البعثة المتكاملة، لتنفيذ سياستها الوطنية لإدارة الحدود، فضلاً عن إطار لإنشاء نظام متكامل لإدارة الحدود. وفي 11 أيلول/سبتمبر، وقّع الرئيس توادیرا مرسوماً اعتُمدت بموجبه سياسة إدارة الحدود.

15 - وفي تلك الأثناء، قامت الحكومة، في حزيران/يونيه، وبدعم من البعثة المتكاملة، بنزع سلاح وتسريح 31 مقاتلاً منشقاً عن ميليشيات "أنتي بالاكا"، من بينهم سبع نساء، من فصيل موكوم التابع لميليشات أنتي بالاكا. وفي 22 حزيران/يونيه، في بريا، نُزِع سلاح أربعة مقاتلين متبقين من فصيل حسين التابع للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى الذي حُل في نيسان/أبريل، وسُرِّح أولئك المقاتلون. ويتبقى نزع سلاح وتسريح ما يقرب من 100 مقاتل من ذلك الفصيل. وخلال هذه العملية، جُمع 27 سلاحاً حربياً و 500 1 طلقة في يالوكي، بينما جُمع سلاح حرب واحد و 853 طلقة في بريا. ومنذ تموز/يوليه 2022، أتمّ 066 1 مقاتلاً سابقاً، من بينهم 48 امرأة، عملية إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، بتمويل من البنك الدولي. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان ما مجموعه ست جماعات مسلحة وفصيلان من جماعات مسلحة أخرى موقعة على الاتفاق السياسي قد حُل وجرى نزع سلاحه وتسريحه بالكامل.

16 - وعولجت مسألة وجود مقاتلي جيش الرب للمقاومة في محافظة مبومو العليا من خلال عملية إعادة إلى الوطن، مثلت أول عملية من نوعها من أي بلد. ففي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، قدمت البعثة المتكاملة الدعم التقني والأمني واللوجستي داخل البلد لعملية العودة الطوعية إلى أوغندا

من زيميو ومبوكي، وكلاهما في محافظة مبومو العليا، التي أعيد من خلالها 127 مقاتلاً سابقاً وشركاؤهم إلى وطنهم. وفي آب/أغسطس، أعادت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا 16 شخصاً آخرين إلى وطنهم.

17 - وفي أيلول/سبتمبر، استأنفت الحكومة الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية. وفي 7 أيلول/سبتمبر، أقرت اللجنة الاستراتيجية للانتخابات، برئاسة رئيس الوزراء، جدولاً زمنياً جديداً للانتخابات وُضع بدعم من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024. أما الجولة الثانية فمن المقرر عقدها في 26 كانون الثاني/يناير 2025. وخلال اجتماع اللجنة الاستراتيجية، التزمت الحكومة بصرف ما تبقى من مبلغ 4,3 ملايين دولار، الذي تعهدت بتقديمه، صرفاً تدريجياً لصالح لصندوق المشترك للانتخابات المحلية، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن ثمة موارد متاحة في الصندوق المشترك. وتعهدت الحكومة بتقديم 4,5 ملايين دولار إضافية للصندوق. واستمرت الجهود المبذولة لتنقيح الميزانية العامة للانتخابات المحلية وتعبئة التمويل للميزانية الكاملة.

18 - وفي 14 أيلول/سبتمبر، أنشأ وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية لجنة، تضم ممثلين عن القطاع العام، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والسلطة الوطنية للانتخابات، والشركاء الدوليين في مجال المساعدة التقنية، بما في ذلك البعثة المتكاملة، لتنقيح القانون الانتخابي تمشياً مع الأحكام الدستورية الجديدة. ومن المقرر تقديم مشروع القانون المنقح إلى الجمعية الوطنية لدراسته واعتماده خلال دورتها العادية التي تعقد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

19 - وفي 15 أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق العامل المعني بتأمين الانتخابات لاستئناف الأعمال التحضيرية لتنفيذ الخطة المتكاملة لتأمين الانتخابات. وركز الفريق العامل على مواءمة التدابير الأمنية مع الجدول الزمني المستكمل للانتخابات، بما في ذلك خطط تسلسل نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية، فضلاً عن تنفيذ الدعم اللوجستي والتقني، تمشياً مع الجدول الزمني المنقح للانتخابات.

20 - وواصلت البعثة المتكاملة الدعوة إلى إجراء انتخابات شاملة للجميع. وفي حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، عقدت البعثة حلقات حوار مع القيادات النسائية وعقدت دورات تدريبية بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت للسلطات المحلية من أجل التصدي للتحديات الماثلة أمام المشاركة السياسية للمرأة ومناقشة سبل منع خطاب الكراهية خلال الفترات الانتخابية مع حماية حرية التعبير.

21 - وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر، وجهت الحكومة نداء إلى الشركاء لتمويل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للامركزية، التي تعهد البنك الدولي بتقديم 90 مليون دولار لها. وتتواصل جهود الحكومة لوضع إطار قانوني ينظم أدوار السلطات المحلية ومسؤولياتها، مع تقرُّر تقديم مشروع قانون بشأن نقل المسؤوليات والموارد إلى السلطات المحلية في الدورة العادية الحالية.

التطورات الإقليمية

22 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات هامة فيما يتعلق بدور جمهورية أفريقيا الوسطى في المنطقة. ففي 6 تموز/يوليه، تولى الرئيس توادیرا الرئاسة الدورية للجماعة الاقتصادية والنقدية

لوسط أفريقيا. وعقب استحواذ الجيش على السلطة في غابون في 31 آب/أغسطس، عين رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرئيس توادیرا میسراً للحالة في غابون. وفي 6 أيلول/سبتمبر، سافر الرئيس توادیرا إلى ليبرفيل، حيث التقى برئيس المرحلة الانتقالية، الجنرال برايس أوليغي نغيما، وكذلك بالرئيس المخلوع، علي بونغو أونديمبا، وأعضاء من السلك الدبلوماسي وممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لمناقشة خريطة طريق للحوار وعودة النظام الدستوري في غابون. وفي وقت لاحق، في 4 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الرئيس توادیرا بوفد من غابون في بانغي، بقيادة رئيس المرحلة الانتقالية، وناقشا خلال اجتماعهما الانتقال السياسي في غابون.

23 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، سافر الرئيس توادیرا إلى جوبا بدعوة من رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، حيث أضفيا الطابع الرسمي على اتفاقات لتعزيز الأمن والدفاع والتعاون الاقتصادي.

ثالثاً - الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة

24 - ظلت الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد متقلبة، واتسمت بزيادة عدد الانتهاكات الأمنية للاتفاق السياسي (انظر المرفق الأول، الشكل الأول). ورداً على ذلك، تدخلت البعثة المتكاملة وقدمت دورات لبناء القدرات ومساعدات لوجستية لقوات الدفاع والأمن الوطنية لمساعدتها على الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين والسلامة الإقليمية للبلد. وفي المناطق التي شهدت تحسناً في الحالة الأمنية، سعت البعثة إلى إحراز تقدم في معالجة الأسباب الجذرية الرئيسية الأخرى للنزاع، لا سيما غياب سلطة الدولة والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، واصلت البعثة المتكاملة دعم بسط سلطة الدولة، بسبل منها تيسير نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية، وتعزيز عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية.

25 - وكانت الحالة الأمنية متقلبة بصفة خاصة في الشرق، لا سيما في محافظة مبومو العليا، في الجنوب الشرقي. ولا يزال نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية محدوداً في هذه المحافظة، حيث استهدفت ميليشيا أزاندي آني كبي غيبي المشكَّلة حديثاً، مجتمعي الفولاني والمسلمين، بما في ذلك من خلال التهديدات واختطاف المدنيين، بزعم تواطؤهم مع جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي 20 حزيران/يونيه، اشتبكت الميليشيا أزاندي آني كبي غيبي مع جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في مبوكي، مما أسفر عن مقتل 48 من أعضاء الميليشيا، وأربعة مقاتلين من الجماعة، وخمسة مدنيين. ومع التدهور السريع لظروف الأمن والحماية في محافظة مبومو العليا، إثر تزايد الهجمات على الشركاء في مجال العمل الإنساني والتسبب في نزوح جماعي للسكان، استجابت البعثة المتكاملة بإجراء عملية نشر متسلسلة لأفراد نظاميين في أوبو ومبوكي بدأت في أيلول/سبتمبر. وبما أن هذه المناطق لا يمكن الوصول إليها براً خلال موسم الأمطار، فقد استخدمت البعثة الأصول الجوية وقدمت المساعدة اللوجستية لتيسير نشر قوات الدفاع الوطني.

26 - وفي محافظة فاكاغا، في الشمال الشرقي، ساعد استمرار وجود البعثة المتكاملة في تيرينغولو على ردع التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. بيد أن الأزمة في السودان وتدفق اللاجئين أديا إلى تدهور الحالة الأمنية في منطقة الحدود، لا سيما في محيط أم دافوق.

27 - وتصاعدت التوترات في محافظة كوتو العليا في أعقاب شن أفراد أمن آخرين ووكلائهم عمليات ضد الجماعات المسلحة المنتسبة إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وفي 4 تموز/يوليه، هاجم مقاتلو حزب تجمع أمة أفريقيا الوسطى مركزاً للدرك في سام أواندجا، مما أسفر عن مقتل ضابط واثنين من مساعدي الدرك ومدنيين. وفي 10 تموز/يوليه، هاجم ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير دورية تابعة للبعثة المتكاملة، بالقرب من سام أواندجا، مما أسفر عن مقتل أحد أفراد حفظ السلام. وخلال تبادل إطلاق النار، قُتل ثلاثة مقاتلين، من بينهم توم آدم، الذي كان أحد المقربين من زعيم جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، علي داراسا.

28 - وكان وسط البلد هادئاً نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث قامت قوات الدفاع الوطني والبعثة المتكاملة بدوريات في مقاطعتي كوتو السفلى ونانا غريبيزي. بيد أن المكاسب الأمنية ظلت هشة، حيث واصل المقاتلون المسلحون استغلال المدنيين والعاملين في المجال الإنساني للحصول على زادهم خلال موسم الأمطار. وأفضت الغارات المتكررة من جانب مقاتلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير في القرى الواقعة على طول محور مبريس - باميغي إلى نزوح جماعي. فأدت الدوريات المعزَّزة التي قامت بها البعثة المتكاملة على طول المحور إلى تثبيط ارتكاب المزيد من الهجمات، مما مكن القوات المسلحة الوطنية من مواصلة العمليات. وفي محافظة بامنغي بانغوران، قُتل 13 مدنياً في 31 تموز/يوليه في قرية ديكي على أيدي مقاتلين يُشتبه في انتمائهم إلى ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير. وقد قامت البعثة المتكاملة بإصلاح جسر لاستعادة إمكانية الوصول إلى قرية ديكي، وقامت بدوريات وأنشأت قاعدة عمليات مؤقتة لتأمين القرية.

29 - وفي الغرب، واصل كل من ميليشيات أنتي بالاكا وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار مهاجمة المدنيين، مما قيد حريتهم في التنقل وأدى إلى نزوحهم. واستهدفت الجماعات المسلحة كذلك مواقع معزولة لقوات الدفاع الوطني في محافظة أُوهام، مما دفع قوات الدفاع الوطني وغيرها من أفراد الأمن إلى تكثيف العمليات المضادة. وفي محافظتي نانا مامبيري وأوهام - بِندي، استخدمت ميليشيات أنتي بالاكا وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار العنف في المناطق المحيطة بمواقع التعدين لتجديد إمداداتها. وفي 3 تموز/يوليه، نصب أشخاص يُشتبه في أنهم مقاتلون من جماعات مسلحة فخاً لمركبة تابعة لشركة أجنبية بالقرب من مواقع التعدين في غوبولو بمحافظة نانا مامبيري، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود من القوات المسلحة الوطنية واثنين من المدنيين وإصابة عامل مناجم دولي. ورداً على ذلك، وسعت البعثة المتكاملة نطاق عملياتها المعزَّزة بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن الوطنية للحد من انعدام الأمن في محافظات مامبيري كاديي ونانا مامبيري وأوهام - بندي. وفي المناطق التي شهدت تصعيداً في الاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن الوطنية، قامت البعثة المتكاملة بدوريات معزَّزة لحماية المدنيين، كما حدث في أوائل أيلول/سبتمبر في قرية وانجي بمحافظة مامبيري كاديي، حيث نجحت البعثة في ردع الأعمال الانتقامية.

30 - واستمر الاستخدام العشوائي للذخائر المتفجرة، لا سيما في مقاطعتي نانا مامبيري وأوهام (انظر المرفق الأول، الشكل الثالث). وفي الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجل 14 حادثاً، أسفرت عن مقتل مدني واحد وإصابة فرد أمن بجروح. واستخدمت البعثة المتكاملة قدرتها المعززة في مجال إبطال الذخائر المتفجرة للاضطلاع بعمليات لإبطالها في مناطق منها بانغي وبيلوكو وبربراتي وبودا ودوالا الصغرى وكابو، بهدف دعم العمليات الأمنية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية.

31 - وفي بانغي، ظل الوضع الأمني هادئاً نسبياً. فقد انخفض معدل حوادث الجريمة المسجلة بنسبة 18 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعقب رفع حظر التجول الوطني في 7 تموز/يوليه، زادت الحكومة عدد نقاط التفتيش المتنقلة في بانغي لاستباق الأنشطة الإجرامية.

32 - واستمرت التحديات المتعلقة بالحماية بسبب الصدامات بين الجماعات المسلحة، ومحدودية سلطة الدولة في المناطق المهمشة، وانعدام الأمن عبر الحدود. ولمعالجة الثغرات في الحماية وأوجه القصور المؤسسية، واصلت البعثة المتكاملة التدخل لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، مع تقديم الدعم الاستراتيجي والعملياتي لقوات الدفاع والأمن الوطنية. وكثفت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي دورياتها المشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية في مناطق الاضطراب المحددة في محافظات كوتو العليا ومبومو العليا وكيمو وأواكا وأوهام - بندي وفاكاغا. ووفرت البعثة أيضاً المرافق والتدريب لبناء القدرات وتيسير نشر قوات الأمن الداخلي.

33 - ولا تزال ثمة تحديات قائمة متعلقة بالحماية من الذخائر المتفجرة. ولزيادة الوعي بهذا التهديد، أجرت البعثة المتكاملة 75 جلسة توعية بالمخاطر لأكثر من 000 5 مدني، منهم ما يقرب من 500 2 امرأة وفتاة، في المجتمعات المحلية. وواصلت البعثة المتكاملة أيضاً بناء قدرات القوات الوطنية في مجال إبطال الذخائر المتفجرة، بما في ذلك عن طريق تدريب 16 فرداً من قوات الدفاع والأمن الوطنية، منهم امرأة واحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 11 أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية، التي يرأسها الرئيس توادیرا، إنشاء سلطة وطنية لتنسيق استجابة الحكومة لاستخدام الألغام والأجهزة المتفجرة.

34 - ويسرت البعثة المتكاملة توسيع نطاق سلطة الدولة عن طريق دعم بناء قدرة قوات الدفاع والأمن الوطنية على الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن أمن بلدها وحماية السكان. وفي المناطق التي تحققت فيها أساسيات الأمن، قامت البعثة المتكاملة بتعبئة فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء المتعددي الأطراف دعماً لجهود الحكومة في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المفتش العسكري العام تنفيذ التوصيات المنبثقة عن زيارات التفتيش التي قام بها في بانغاسو وندیلي وأوبو وباوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ونيسان/أبريل 2023، بما في ذلك ما يتعلق بالقضاء العسكري واللوائح التأديبية. وبدعم من البعثة المتكاملة، شرع في وضع خطط لتفعيل النظام التأديبي الداخلي في قطاع الدفاع. وفي 10 آب/أغسطس، افتتحت السلطات الوطنية مبنى المحكمة العسكرية الدائمة، التي أعادت البعثة المتكاملة تأهيلها، في بانغي.

35 - وقامت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والبعثة المتكاملة بزيارات تقييم مشتركة في إطار ضمان الجودة إلى مرافق التخزين في بانغي وبربراتي وبوسمبيلي وبوار وكارنو وناندوبو وبالوكي. وأسفرت الزيارات عن توصيات بإعادة تأهيل مرافق التخزين في جميع تلك المواقع وأسهمت في بناء قدرة اللجنة وقوات الدفاع على إدارة الأسلحة والذخيرة بسلامة وأمان.

36 - وعززت السلطات الوطنية الجهود الرامية إلى تعزيز المكاسب الأمنية من خلال نشر موظفي الخدمة المدنية، مما مكن الدولة من توفير الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية (انظر المرفق الأول، الشكل الرابع). ووفرت البعثة المتكاملة خدمات النقل الجوي لنشر المعلمين وغيرهم من الموظفين الأساسيين، وجاءت مكملةً لها جهودُ فريق الأمم المتحدة القطري لدعم إعادة إنشاء المدارس والمراكز الصحية. فعلى سبيل المثال، ساعدت البعثة المتكاملة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في نشر معلمين في بانغاسو وبيراو وبريا وموبايي، ورؤساء دوائر خدمات المحافظات في بامباري وبانغاسو وبربراتي وبيراو وبوار ونديلي وأوبو وباوا. ودعمت البعثة جهود الحكومة الرامية إلى تنشيط التمويل والجمارك والتجارة المحلية من خلال نشر مسؤولين محليين وموظفي جمارك في بانغاسو وبيراو وبريا ونديلي.

37 - وسعت البعثة أيضاً إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة من خلال برامجها المعنية بالحد من العنف المجتمعي، التي استمر تنفيذها في المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة والعنف القبلي. واستمر تنفيذ البرامج في محافظات بامينغي بانغوران، وبانغي، وكوتو العليا، وكيمو، ومبومو، ونانا غريبيزي، ونانا مامبيري، وأُوهام، وفاكاغا. وهي تشمل مشاريع لإصلاح البنية التحتية والطرق في المناطق النائية، مما أسهم بدرجة كبيرة في تيسير حماية المدنيين وإتاحة الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وفي 20 حزيران/يونيه، أتمت البعثة المتكاملة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سام أواندجا بمحافظة كوتو العليا إعادة تأهيل مركز صحي مجتمعي وتجهيزه، مستفيدَين من الجهود التي تبذلها البعثة لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

رابعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

حقوق الإنسان

38 - لا تزال الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان باقية، مع زيادة عدد الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني بنسبة 17 في المائة. وقد سُجل انخفاض بنسبة 2 في المائة في عدد الضحايا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

39 - وقد ارتكبت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي 32 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث كانت الجهتان الرئيسيتان المرتكبتان لها هما حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وجماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق الأول، الشكل السادس). وكانت جهات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة مسؤولة عن 16 في المائة من الانتهاكات الموثقة. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة في محافظات كوتو العليا وأوهام وأوهام - بندي.

40 - وفي الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشـــرين الأول/أكتوبر، حدثت زيادة كبيرة في حالات العنف الجنســـي المتصـــل بالنزاع، بلغت نســـبتها 240 في المائة، مقارنة بالفترة المشـــمولة بالتقرير السـابق، وكان مقاتلو حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار هم الجناة الرئيسـيون. وتعزى هذه الزيادة بالأســـاس إلى الانتهاكات التي وقعت بين عامي 2021 و 2023 في مناطق من محافظة أوهام، التي لم تتمكن البعثة من الوصـول إليها إلا مؤخراً لإجراء تحقيقات في مجال حقوق الإنسـان. وفي محافظة مبومو العليا، وثَّقت البعثة المتكاملة خمس حالات عنف جنســـي متصـــل بالنزاع يُزعَم أن ميليشا أزاندي آني كبي غيبي ارتكبتها ضد ست ضحايا (انظر المرفق الأول، الشكل السابع).

41 - وأشارت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها إلى زيادة نسبتها 294 في المائة في عدد الانتهاكات الجسيمة المبلغ عنها ضد الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الأطفال الذين خضـــعوا للفحص في محافظات مبومو وأواكا وأوهام - بندي، من بين الأطفال المســـرحين من تلقاء أنفسهم والذين كانوا مرتبطين سابقاً بحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وجماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى.

42 - وزُعم أن موظفي الدولة كانوا مســـؤولين عن 51 في المائة من الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وكان ما مجموعه 32 في المائة من الانتهاكات متعلقاً بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين، في حين تعرض 60 في المائة من الضحايا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين (انظر المرفق الأول، الشـكل السـادس). ووقعت الانتهاكات أسـاسـاً في بانغي، وكذلك في محافظات كوتو العليا ومبومو ونانا غريبيزي. وتعزى الزيادة الموثقة في عدد انتهاكات حقوق الإنســـان المرتكبة من جانب قوات الـدفـاع الوطني والأمن الـداخلي وغيرهمـا من أفراد الأمن في المقـام الأول إلى الانتهـاكـات المكتشفة حديثاً التي وقعت في عامي 2020 و 2021 في محافظة أوهام، والتي تمكنت البعثة مؤخرا من إجراء تحقيقات فيها في مجال حقوق الإنسان.

43 - وعلى الرغم من أن الوضـع الأمني كان هادئاً نسـبياً أثناء إجراء الاسـتفتاء، فقد وثقت البعثة المتكاملة زيادة في انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحريض على العنف واستهداف المعارضين السياسيين والمجتمع المدني وأقليات عرقية أو دينية محددة على وسائل التواصـل الاجتماعي وخلال المظاهرات السـياسـية. وواجهت الأصـوات المعارضـة تهديدات وترهيب وحملات تفتيش ومضـــايقات من جانب الشـــرطة. وتقلص الحيز المدني في أعقاب فرض قيود على الحريات العامة، بما في ذلك الحق في التجمع الســلمي. ووثقت البعثة المتكاملة أيضـــاً تمييزاً ضـــد الشعب الفولاني والمسلمين في الحصول على وثائق الهوية، لا سيما في الغرب.

44 - وواصـــلت الحكومة والبعثة المتكاملة الحوار لتعزيز حقوق الإنســـان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق التصـــدي للتعديات على الحقوق المدنية والســـياســـية ودعم العمليات القضـــائية لضـــمان المساءلة. وشملت الجهود تنظيم حوار رفيع المستوى شاركت فيه سلطات وطنية ومحلية ومنظمات من المجتمع المدني وشباب لوضع توصيات للسياسة الوطنية لحقوق الإنسان، دعا رئيس الوزراء إلى عقده يومي 22 و 23 حزيران/يونيه، بدعم تقني ومالي من البعثة المتكاملة. وتجســـدت التوصـــيات،

بما في ذلك تحسين إدماج المنظور الجنساني وظروف الاحتجاز، في السياسة التي اعتمدها مجلس الوزراء في 18 آب/أغسطس وأعلنها الرئيس توادیرا في 26 آب/أغسطس.

45 - وواصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لضمان اتساق دعمها لقوات الأمن مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعزيز ذلك الدعم لاحترام حقوق الإنسان. وعينت قوات الدفاع الوطني وسلطات الدرك جهات تنسيق لتحسين الاتصال مع البعثة المتكاملة من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد قوات الدفاع الوطني وسلطات الدرك. وتعاونت البعثة المتكاملة أيضاً مع أعضاء الجمعية الوطنية لزيادة معرفتهم بحقوق الإنسان وقدرتهم على تعزيزها. وأسفرت هذه الجهود عن إنشاء شبكة من البرلمانيين المعنيين بحقوق الإنسان في 4 أيلول/سبتمبر.

46 - ونظمت البعثة أيضاً حلقات دراسية لقوات الأمن الداخلي والسلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأعضاء المنظمات الدولية لبناء القدرات والتوعية بشأن العنف الجنسي والجنساني. ونظمت البعثة المتكاملة دورات لبناء القدرات المتعلقة بحماية الأطفال أثناء النزاع المسلح لفائدة أكثر من 437 3 فرداً (446 1 امرأة)، منهم 275 جندياً من قوات الدفاع الوطني و 52 فرداً من قوات الأمن الداخلي. ونظمت البعثة أيضاً دورات تدريبية في سبع مناطق لقائدات منظمات المجتمع المدني وعضوات لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة بشأن حقوق المرأة والطفل وسبل الرصد الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان وحماية الضحايا.

سيادة القانون

47 - في 20 تموز/يوليه، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الخاصة حكمها بشأن استئناف أحكام الإدانة الصادرة بحق ثلاثة من أعضاء حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ليمونا وكوندجولي في أيار/مايو 2019. وأكدت دائرة الاستئناف معظم الإدانات الواردة في القرار الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

48 - وفي 5 أيلول/سبتمبر، ألقت قوات الأمن الداخلي في بانغي القبض على عبد الله حسين، الزعيم السابق للجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى، على أساس ادعاء بارتكابه انتهاكات للأمن الوطني. وعقب الاعتقال، وجهت إليه المحكمة الجنائية الخاصة تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لمشاركته المزعومة في هجمات ارتُكبت في محافظة مبومو في عام 2017. ووجهت إليه محكمة بانغي الابتدائية فيما بعد اتهاماً منفصلاً بالتآمر وتقويض أمن الدولة. وفي 16 أيلول/سبتمبر، ألقت المحكمة الجنائية الخاصة القبض على أحد قادة ميليشيات أنتي بالاكا، هو إدموند باتريك أبرو، ووجهت إليه تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لمشاركته المزعومة في هجمات على قرية بويو بمحافظة أواكا في كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد ألقي القبض عليه في 9 آذار/مارس 2022 فيما يتعلق بتحقيق جنائي منفصل أجرته محكمة بامباري الابتدائية، ولكن أُطلق سراحه في 11 نيسان/أبريل 2022 دون إذن قضائي. ويُشتبه أيضاً في تورطه في الهجومين

اللذين شُنَّا على قرية تاغبارا في نيسان/أبريل 2018 وقرية غريماري في آذار/مارس 2020، وكلاهما أسفر عن مقتل جنود حفظ سلام تابعين للأمم المتحدة.

49 - وفي الفترة من 28 آب/أغسطس إلى 28 أيلول/سبتمبر، عقدت محكمة الاستئناف في بانغي جلستها الجنائية الثانية لعام 2023، بدعم من البعثة المتكاملة. ونُظر في ما مجموعه 43 قضية من أصل 56 قضية مدرجة في جدول الدعاوى. ولأول مرة، أُجريت المحاكمات في جميع القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي بشكل منهجي في جلسات مغلقة أو مغلقة جزئياً أمام الجمهور، مع اتخاذ تدابير وقائية لحماية هوية الضحايا والشهود.

50 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، أدانت المحكمة غيابياً 23 متهماً، منهم فرانسوا بوزيزي، الرئيس السابق، وعلي داراسا، زعيم جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومحمد الخطيم، زعيم الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، ونور الدين آدم، زعيم الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، وماكسيم موكوم، زعيم ميليشيات أنتي بالاكا. وقد أُدينوا بالتهم الموجهة إليهم، بما في ذلك تقويض الأمن الداخلي للدولة من خلال إنشاء ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، والتآمر، والقتل، والتمرد، وتدمير الممتلكات العامة، والجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام في أواخر عام 2020 وفي عام 2021. وحُكم عليهم بالسجن المؤبد.

51 - ودعمت البعثة المتكاملة وزارة العدل والمحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الخاصة ونظام السجون في تعزيز القدرة الوطنية على مكافحة الإفلات من العقاب. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان ثمة 21 ولاية قضائية من أصل 25 ولاية قضائية عاملة. وفي 15 تموز/يوليه، أكمل 100 مرشح، من بينهم تسع نساء، التدريب الأوّلي في المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء لشغل 60 وظيفة قاضي جديدة و 40 وظيفة كاتب جديدة، بدعم من البعثة المتكاملة. وتقدم البعثة الدعم اللوجستي لنشر المتدربين في مناطق خارج بانغي.

52 - وقد أسهم الاكتظاظ وقلة فرص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية في سوء الأحوال وأثَّر على الأمن في السجون؛ فمنذ 1 حزيران/يونيه، توفي 17 سجيناً. وقد عملت البعثة المتكاملة مع السلطات الوطنية على تشغيل سجن جديد في كاغا باندورو وتحسين سير الإجراءات القضائية المتعلقة بالأفراد المحتجزين. وللتخفيف من انعدام الأمن الغذائي في السجون، أطلقت البعثة المتكاملة مشاريع لإعادة الإدماج الاجتماعي تركز على الزراعة وتربية الماشية في سجون بامباري وبربراتي ومبايكي.

53 - وفي 19 حزيران/يونيه، علقت محكمة بانغي الإدارية تنفيذ قرار لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة الذي قضى بإقالة رئيسها. إلا أن استمرار الخلاف الداخلي أدى إلى تقويض التقدم المحرز بشأن العدالة الانتقالية من خلال هذه الآلية.

خامساً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

54 - ظلت الحالة الاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى تنطوي على تحديات بسبب الأزمات المتتالية داخل البلد وخارجه. فقد ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 50,3 في المائة للبنزين و 69,6 في المائة للديزل، مما أثر سلباً على الظروف المعيشية، على الرغم من الإعانات التي قدمتها الحكومة

في 6 تموز/يوليه لخفض أسعار هاتين السلعتين الأساسيتين بنسبة 15,4 في المائة و 6,9 في المائة على التوالي.

55 - ويتوقع صندوق النقد الدولي معدل نمو قدره 2,5 في المائة لعام 2023، فيما يمثل زيادة قدرها 0,4 في المائة في عام 2022، تُعزى إلى إصلاحات الاقتصاد الكلي التي أجريت بموجب ترتيب التسهيل الائتماني الممدد والتقدم المحرز في عملية السلام.

56 - وواصلت الحكومة تحسين موارد إيراداتها المالية من خلال جملة أمور منها زيادة الضرائب ورسوم الاستيراد على سلع أساسية معينة وتحسين إنفاذ تحصيلها. ووفقاً لتقرير تنفيذ الميزانية للنصف الأول من عام 2023، فقد بلغت الموارد التي تمت تعبئتها حوالي 270,4 مليون دولار مقابل توقعات سنوية بلغت 426 مليون دولار.

57 - وتفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي بسبب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ويبلغ حالياً إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى 3,4 ملايين شخص، أي 56 في المائة من السكان. وما فتئت الأزمة في السودان تزيد انعدام الأمن الغذائي سوءاً في المجتمعات المحلية الحدودية، وتفاقمت الأزمة بسبب إغلاق الحدود الذي أوقف حركة التجارة وتدفق السلع منذ نيسان/أبريل.

58 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 000 489 مواطن قد نزحوا داخلياً، في حين لجأ 000 747 شخص إلى بلدان مجاورة (انظر المرفق الأول، الشكل الخامس). ومنذ بداية العام، عاد أكثر من 000 212 شخص من النازحين داخلياً في أعقاب عودة الاستقرار إلى بعض المدن الرئيسية في البلد. بيد أن العنف في محافظتي مبومو العليا ومبومو أدى إلى نزوح 000 7 فرد في جزء من البلد كان نصف السكان فيه نازحين داخلياً أصلاً.

59 - وظلت جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تدفقاً من طالبي اللجوء واللاجئين والعائدين من تشاد والسودان، وهم في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة (انظر المرفق الأول، الشكل الخامس). وكما هو مبين في الفقرة 10، يعيش آلاف النازحين من تشاد مع أسر مضيفة في أكثر من 50 قرية في الشمال الغربي. وقد قام الشركاء في مجال العمل الإنساني بجهود تعبوية لتقديم المساعدة الطارئة للنازحين والمجتمعات المضيفة. وحددت السلطات الوطنية قرية في بيتوكو بمحافظة ليم - بيندي لإعادة تجميع أولئك الذين يرغبون في الانتقال ولتوفير الحماية والمساعدة للفئات الأكثر ضعفاً.

60 - في 19 آب/أغسطس، وقّعت الحكومة مرسوماً يمنح صفة اللاجئ حسب ظاهر الحال للمواطنين السودانيين الذين فروا من بلادهم في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في نيسان/أبريل 2023. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان أكثر من 000 2 لاجئ سوداني قد استقروا في الموقع الذي نُقِلوا إليه في بيراو، حيث تلقوا الحماية والمساعدة المنقذة للحياة. وساعدت البعثة المتكاملة الجهات الفاعلة الإنسانية في عملية النقل وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، وتعمل على المساعدة في بناء الملاجئ والمراحيض ومَرَشّات الاستحمام.

61 - واستمرت التحديات الماثلة أمام وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بالذخائر المتفجرة، واستهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحالة الطرق

غير الصالحة للمرور منذ بداية موسم الأمطار في حزيران/يونيه. وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان قد سُجل ما مجموعه 123 حادثة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في عام 2023، مع إصابة أربعة أفراد ومقتل واحد. وشكلت السرقات والسطو والنهب 61 في المائة من الحوادث، في حين شكلت الاعتداءات والتهديدات والتخويف 16 في المائة، لا سيما في محافظات بانغي ومبومو العليا وأوهام – فافا.

62 - وكان للبعثة المتكاملة دور حاسم في تمكين فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني من تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير الحراسة الأمنية للقوافل الإنسانية، وتوفير الأمن للمواقع من قبيل مخيمات النازحين داخلياً واللاجئين، وإعادة تأهيل الجسور والعبَّارات. ولتعزيز إمكانية الوصول والتنقل، بما في ذلك لعمليات البعثة الأمنية ودعمها اللوجستي، تعهدت البعثة مطارات في 14 موقعاً في جميع أنحاء البلد. وإضافةٍ إلى ذلك، أعادت البعثة تأهيل 42 كيلومتراً من الطرق، فضلاً عن أربعة جسور في سام أواندجا وجسر واحد في أوبو. وكتدبير استثنائي، نقلت البعثة في آب/أغسطس أغذية جواً من بانغي إلى بيراو للتخفيف من ندرة الأغذية في المناطق التي يتعذر الوصول إليها براً بسبب الأمطار الغزيرة.

63 - وحتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة 43,7 في المائة من مبلغ الـ 533,3 مليون دولار المطلوب لمساعدة 2,4 مليون شخص قد عُبئت، في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، لتتبقى فجوة تمويلية قدرها 300,1 مليون دولار. وفي الربع الثاني من عام 2023، قدمت دوائر العمل الإنساني مساعدات إلى 1,04 مليون شخص.

سادساً - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

تحسين الأداء

64 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى جهودها لتحسين أدائها، مسترشدة باستراتيجيتها السياسية الخمسية. وعدلت البعثة المتكاملة أيضاً نهجها الأمني لمواءمته مع الاستراتيجية السياسية، كما فعلت في محافظة مبومو العليا (انظر الفقرة 25)، لتهيئة بيئة مواتية لمواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي وإعادة بسط سلطة الدولة.

65 - وأُعيد تنظيم تصميم البعثة من خلال عملية ترشيد متعددة المراحل. فعملت على مواءمة مكاتبها الميدانية مع هيئات القضاء الإداري الوطنية لتعزيز الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية والمحلية، لا سيما من أجل تيسير بسط سلطة الدولة، وكذلك مواءمتها مع المنظمات الشريكة. ويعقد مكتب ميداني أنشئ حديثا في بانغي اجتماعات منتظمة مع فرقة العمل المشتركة في بانغي، وهي وحدة أمنية تضم أفراداً عسكريين وأفراد شرطة من البعثة المتكاملة، مما يسهم في تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة والتدخلات في بانغي والمناطق المحيطة بها.

66 - وتعمل البعثة على إعادة مواءمة حضورها العسكري والشُرَطي مع الهيكل الجديد للمكاتب الميدانية للسماح بتزايد الاشتراك في الموقع تدريجيا بين الأفراد النظاميين والمدنيين وتعزيز التكامل

والأداء، تمشـــياً مع الحدود الإدارية الجديدة لجمهورية أفريقيا الوســـطى. واحتفظت البعثة المتكاملة بالقدرة على إنشـــاء مواقع ثابتة في المناطق الاســـتراتيجية الرئيســـية، مثل قاعدة عمليات مؤقتة في كوكورو بمحافظة نانا غريبيزي، لحماية المدنيين والحد من هجمات الجماعات المسلحة وتوفير الأمن وإمكانية الوصـــول للموظفين المدنيين التابعين للبعثة المتكاملة والشـركاء في مجال العمل الإنســاني، حسـب الحاجة. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بقوام العنصـر العسـكري وعنصـر الشـرطة التابعين للبعثة المتكاملة ومواقعهما حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في المرفقين الثاني والثالث.

67 - وأجرت البعثة المتكاملة، بدعم من فريق متعدد التخصـصـات من مقر الأمم المتحدة، تقييماً شاملاً لقدراتها في مجالي الخدمات اللوجستية والنقل خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وبناءً عليه قُدمت توصـــيات لتحســين قدرة الطيران، والتنقل البري، والبنية التحتية، وإدارة ســلســلة الإمداد. ويُســتهدف من التوصـــيات تحســين تحقيق هدف البعثة المتمثل في تحقيق الاســتقرار في المناطق المهمشـة ومعالجة أوجه القصـور الحرجة وعدم كفاية الجاهزية العملياتية فيما يتعلق بقدرة البعثة على الدعم الفعال للعمليات المعزَّزة. وسـيكون للتنفيذ التدريجي للتحسـينات اللوجسـتية المطلوبة على مدى فترة سنتين أثر إيجابي كبير على تنفيذ الولاية، بسبل منها تحسين الاستجابة العملياتية المعزَّزة والأداء الفعال وتحسين ظروف المعيشة والسلامة للأفراد المنتشرين في القواعد النائية.

68 - وفي آب/أغسـطس، أعادت البعثة المتكاملة تفعيل آلية تنسـيق اسـتخبارات حفظ السـلام في البعثة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة البعثة على الرؤية الاســـتراتيجية. ولا تزال ثمة حاجة إلى توفير قدر كاف من الموارد البشـــرية والمعدات والتمويل للتدريب من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الرامية إلى تعزيز قدرة البعثة في مجال استخبارات حفظ السلام والإنذار المبكر.

69 - وواصـــلت البعثة المتكاملة تعزيز التنســيق على نطاق البعثة من أجل التنفيذ الفعال لولايتها واستراتيجيتها السياسية، عن طريق تنقيح الخطط المتكاملة ووضـع نقاط مرجعية رئيسـية، والاسـتفادة من المنصـات الرقمية المتاحة، مثل الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ. وقد قُيّمت قدرات القوة العـاملـة للبعثـة في اســـتعراض لملاك الموظفين المـدنيين أُجري في الفترة من آذار/مـارس إلى آب/أغسطس، وسيُسترشَد به في مشروع ميزانيتها للفترة 2025/2024.

70 - ودربت البعثة المتكاملة أيضـاً 217 فرداً عسـكرياً، منهم 19 امرأة، من وحداتها العسـكرية الأكثر تعرضـاً للخطر في التخفيف العملي من خطر الذخائر المتفجرة، وذلك لتعزيز سـلامة عمليات حفظ السـلام وأمنها. وإضـافةً إلى ذلك، نظمت البعثة 52 جلسـة توعية لفائدة 90 فرداً من أفراد الأمم المتحدة و 330 جهة من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

71 - وفي محـاولـة لتعزيز البنيـة التحتيـة المراعيـة للبيئـة، أدخلـت البعثـة المتكـاملـة تكنولوجيـا الهيدرافورم لبناء أماكن إقامة ومحيط أمني فعالين حرارياً لأفراد الوحدات، لتقليل اســـتهلاك الوقود وتقليل انبعاثات ثاني أكسـيد الكربون. وإضـافةً إلى ذلك، زادت البعثة المتكاملة من اسـتهلاكها للطاقة المتجددة من خلال تركيب سـبعة أنظمة فلطاضـوئية على نطاق البعثة. وركّبت البعثة أيضـاً محطة ترميد للنفايات الصلبة في كل من بانغي وبوسمبيلي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

72 - في الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سُجل 164 حادثاً أمنياً وقعت لأفراد الأمم المتحدة، مما يمثل زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر المرفق الأول، الشكل الثامن). وسجلت البعثة المتكاملة كذلك حالات مضايقة ومنع من الوصول في بعض المناطق أثناء الاستفتاء على الدستور.

73 - وفي الفترة من 2 حزيران/يونيه إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر، سجلت البعثة المتكاملة انتهاكات إضافية لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك عرقلة حرية تنقل دوريات البعثة. وتلاحظ البعثة أيضاً الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمتعاقدين مع البعثة المتكاملة لدى وصولهم إلى البلد. ففي 27 آب/أغسطس، أُلقي القبض على فردين من طاقم طائرة عيّنهما متعاقد مع البعثة المتكاملة لدى وصولهما إلى مطار بانغي مبوكو الدولي واحتُجزا. ولم تتلق البعثة المتكاملة معلومات أخرى في هذا الصدد، على الرغم من تعاونها مع السلطات الوطنية لمعرفة الأسس القانونية لاعتقالهما واحتجازهما. وفي 1 أيلول/سبتمبر، جرى ترحيلهما بناء على أمر وقعه المدير العام للشرطة الوطنية في 31 آب/أغسطس بسبب انتهاكات مزعومة للقواعد الإدارية وشكوك متعلقة بالأخلاق. وواصلت البعثة المتكاملة توجيه انتباه وزارة الخارجية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية المعنية إلى هذه الحوادث.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيّان

74 - خلال الفترة من 1 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس، سجلت البعثة المتكاملة ثلاثة ادعاءات جديدة متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتتعلق إحدى الحالات بحادث وقع بين عامي 2022 و 2023، بينما لم تُحدَّد الفترتان المتبقيتان للحادثين المعنيين. وأُحيل ادعاء بتورط أفراد عسكريين تابعين للبعثة إلى البلد المعني المساهم بقوات، وفُتح تحقيق فيه. أما الادعاءان الآخران، اللذان تورط فيهما مدنيان، فهما قيد التحقيق من قبل الأمم المتحدة. وأحالت البعثة المتكاملة ستة ضحايا إلى الشركاء في مجال العمل الإنساني للحصول على المساعدة.

75 - ويجري التحقيق في 19 ادعاء بسوء سلوك خطير آخر، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والاحتيال والسرقة والرشوة والسلوك المحظور، تورط فيها أشخاص من جميع فئات أفراد البعثة. وكانت 10 حالات متعلقة بحوادث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وأربع حالات متعلقة بحوادث وقعت خلال عامي 2022 و 2023؛ وحالة واحدة متعلقة بحوادث وقعت بين شباط/فبراير وآذار/مارس 2023. ولم تُحدَّد الفترات المتبقية للحوادث المعنية. وفي 23 حزيران/يونيه، استخدمت البعثة المتكاملة أموالاً برنامجية لإطلاق مشروع في نولا بمحافظة سانغا - مبايري لتمكين 80 ضحية من خلال تزويدهم بمهارات مهنية. وشاركت البعثة في مشروع آخر، موله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، لتزويد 240 مستفيداً، منهم 120 ضحية، بالمهارات المهنية وإتاحة إمكانية الحصول على إعالة للأطفال.

76 - وتواصل البعثة المتكاملة تنفيذ تدابير معززة داخل منطقة البعثة لمنع سوء السلوك من خلال الدورات التدريبية والتوعية والجهود الرامية إلى زيادة الوعي بمعايير السلوك في الأمم المتحدة. وأُجريت

زيارات تقييم متكامل للمخاطر وزيارات استشارية في جميع قواعد العمليات المؤقتة والدائمة، وشملت بذل جهود للتخفيف من المخاطر المحددة.

سابعاً - الاعتبارات المالية

77 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 307/77 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغ 145,6 1 مليون دولار للإنفاق على البعثة المتكاملة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وحتى 29 أيلول/سبتمبر 2023، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة المتكاملة تبلغ 401,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 287,9 3 ملايين دولار. وسُدّدت تكاليف أفراد القوات ووحدات الشرطة المشكّلة، وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2023، وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

ثامناً - ملاحظات

78 - أبرز السياق الأمني الصعب، ولا سيما في شرق البلد، ضرورة أن تعطي البعثة المتكاملة الأولوية لتهيئة بيئة أمنية تمكينية لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة بسط سلطة الدولة، التي لا تزال هي السبيل الوحيد الممكن سلوكه نحو السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما من خلال كسر دائرة التمرد المسلح والعنف المتكررين.

79 - ويمثل إصدار دستور جديد، يطلق الجمهورية السابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، منعطفا هاما وحاسما. ونظرا للمناخ السياسي المتوتر الذي ساد عملية الاستفتاء، سيتعين على الحكومة أن تعطي الأولوية للجهود الرامية إلى التغلب على الانقسامات والمظالم العميقة في البلد، بما في ذلك الإقصاء الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، إضافةً إلى الاستثمار المحدود للدولة في الخدمات الأساسية وسيادة القانون.

80 - وتتمثل إحدى الإشارات المهمة في التزام الرئيس توادیرا العلني المستمر بالتماس الحلول السياسية من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي وخريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مع التركيز على تحقيق اللامركزية في عملية السلام. ويظل الحفاظ على المناقشة الديمقراطية السلمية وتيسيرها أمرين بالغي الأهمية للعدول عن مسار دائرة التمرد المسلح. وإنني أدعو الحكومة إلى استئناف الحوار مع المعارضة السياسية والجماعات المسلحة في إطار عملية السلام. ولا يزال إشراك الحكومة والشركاء الدوليين يحمل أهمية حاسمة لضمان توافر الفرص الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، إلى جانب الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وستواصل البعثة المتكاملة تقديم دعمها المتعدد الأوجه لعملية السلام.

81 - وأرحب بالشروع من جديد في الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، التي تتيح فرصة أساسية لتوسيع الحيز السياسي، وتعزيز اللامركزية، ورأب الصدوع المجتمعية، شريطة أن تجرى

بطريقة شـــاملة للجميع وذات مصـــداقية. ولا بد من القيام بالكثير من العمل قبل الجولة الأولى، في تشرين الأول/أكتوبر 2024، بما في ذلك مواءمة القانون الانتخابي مع الدستور الجديد وتحديث قائمة الناخبين لتشـــمل النازحين داخليا والعائدين، فضـــلا عن الناخبين المؤهلين حديثا. وأحث الســـلطات الوطنية على كفالة اتخاذ مبادرات للحوار وبذل جهود ملموســـة لبناء الثقة من أجل بناء الثقة في العملية وفي هياكل الحوكمة المحلية. وأدعو الشـــركاء المتعددي الأطراف والثنائيين إلى تقديم الدعم المالي والتقني السخي لهذه العملية الديمقراطية المهمة، التي ستواصل كذلك البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى دعمها.

82 - ويستمر عدم الاستقرار في جيوب كبيرة من البلد، لا سيما في الشرق، ويضاعف من حدته غياب سلطة الدولة وسيادة القانون وقلة الفرص الاجتماعية والاقتصادية. ولا بد من تحسين الظروف الأمنية من أجل معالجة هذه الأسباب الجذرية للنزاع وتمكين السلطات من دعم السكان من خلال ثمار السلام، مثل الخدمات الأساسية وغيرها من الخدمات الحيوية. وسيتطلب ذلك تحسين إمكانية الوصول وحضور الدولة. وتشكل الحدود التي يسهل اختراقها في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي والشمال الغربي عوامل مهمة لزعزعة الاستقرار. وأرحب بالمشاركات السياسية الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة التي تركز على الشواغل المشتركة المتعلقة بأمن الحدود، فضلاً عن اعتماد السياسة الوطنية لإدارة الحدود.

83 - ويداخلني شعور بالتفاؤل إزاء التعاون المعزز بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع الوطني من أجل تحقيق الاستقرار في مناطق الاضطراب المحددة، الأمر الذي من شأنه أن يمكن من مواصلة إعادة بسط سلطة الدولة، ولا سيما تقديم الخدمات الأساسية. وتمثل مهام البعثة العاجلة ذات الأولوية في مقاطعة مبومو العليا دليلاً على استجابتها لانعدام الأمن بطريقة مستدامة وساعية إلى تحقيق الاستقرار. وستواصل البعثة المتكاملة تقديم التخطيط الموجه توجيهاً جيداً والدعم التقني واللوجستي لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، فضلاً عن ضمان المساءلة والرقابة. بيد أن المشاركة المنسقة للشركاء الدوليين، تحت قيادة الحكومة، تظل ذات أهمية حاسمة للدعم الاستراتيجي والعملياتي الشامل اللازم للتشغيل المستدام لقوات الأمن. وأعرب عن تأييدي للدعوة التي وجهتها الحكومة إلى الشركاء الدوليين لمواصلة التعاون مع البعثة في دعم السلطات الوطنية في جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤوليتها السيادية عن حماية المدنيين والسلامة الإقليمية للبلد.

84 - وإن استمرار الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. وبينما لا يزال أمامنا الكثير من العمل، فإنني أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي شهدته، بما في ذلك التصديق على السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء الشبكة البرلمانية لحقوق الإنسان، وتعيين جهة تنسيق معنية بحقوق الإنسان للقوات المسلحة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة جهودها لدعم بناء القدرة الوطنية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تمشياً مع ولايتها.

85 - وأرحب بالجهود التي تبذلها محكمة الاستئناف في بانغي والمحكمة الجنائية الخاصة للمضي قدما في الفصل في الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد المدنيين وحفظة السلام. وأدعو الحكومة إلى دعم عمل نظامها الوطني للعدالة وإنفاذ القانون والمؤسسات الإصلاحية. وأدين أعمال العنف التي تؤثر

على السكان المدنيين أو تستهدفهم وتقوض وصول المساعدات الإنسانية. وأدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف العنف، وأحث الحكومة على التحقيق في هذه الحوادث ومقاضاة أي جناة حيثما يلزم.

86 - وما زلت أشعر بالقلق إزاء أثر خطر الذخائر المتفجرة على المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحفظة السلام. والجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة المتكاملة للتخفيف من هذا التهديد ودعم نظرائها في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال بناء القدرات، ضروريان لتهيئة بيئة أمنية مواتية ولفعالية تقديم المساعدات الإنسانية.

87 - ولا تزال الحالة الإنسانية تثير القلق العميق. فإضافةً إلى أن 56 في المائة من سكان الجولة يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، تفاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود. وفي الوقت نفسه، أدى تدفق النازحين من تشاد والسودان المجاورتين إلى زيادة الضغط على البلد. وأشيد بسخاء المجتمعات المضيفة التي رحبت بهؤلاء اللاجئين على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجهها هي نفسها. وأقدر الاستجابة السريعة للشركاء في مجال العمل الإنساني، الذين يقدمون المساعدة الطارئة للسكان النازحين. وأشعر بالقلق إزاء التهديدات التي تتعرض لها سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الذين يعملون على إيصال المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين. والهجمات التي تستهدف أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وممتلكاتهم غير مقبولة، وأدعو السلطات الوطنية إلى فتح التحقيق فيها بسرعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

88 - ولا تزال الحالة الاقتصادية الصعبة تؤثر سلباً على سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما أضعفهم حالاً. وللتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، ستحتاج جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تضافر جهود الحكومة وجميع الشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة. ولا بد من معالجة المسائل التي تكمن في جذور الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لإنهاء دائرة العنف التي دمرت حياة عدد كبير جداً من المدنيين وسبل عيشهم وأعاقت تنمية البلد. وفي حين أن البعثة المتكاملة لا تزال تشكل عامل استقرار حاسم الأهمية للبلد وجزءاً من الحل للمضي قدماً، فإن استمرارية مساهمتها تتطلب مشاركة مستدامة وبناءة من الشركاء الاستراتيجيين الآخرين. ولهذه المشاركة أهمية خاصة في مرافقة عملية السلام والاستثمار في التنمية ومبادرات بناء الدولة الطويلة الأجل، ولا سيما لتحسين آفاق الشباب والأجيال المقبلة. وأحث الحكومة وشركاءها على توسيع نطاق فرص التنمية والإصلاح لتكمل المساعدة الإنسانية وتحل محلها تدريجياً.

89 - وأؤكد من جديد عدم تسامحي إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من أفراد موظفي الأمم المتحدة وأدين أي عمل من هذا القبيل. وتعمل البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز التدابير الوقائية وتحسين المساعدة المقدمة للضحايا. وأدعو جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الوفاء بالتزاماتها من خلال التعجيل بالتحقيق في الادعاءات التي تحيلها الأمم المتحدة بهدف محاسبة من تثبت إدانتهم، بما في ذلك ما يتعلق بالتزامات الأبوة. وستواصل الأمم المتحدة بذل الجهود لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحفظ حقوق الضحايا وكرامتهم.

90 - وستواصل البعثة المتكاملة المبادرات الرامية إلى تحسين أدائها، بما في ذلك الاستعراضات التي أجريت مؤخرا لموظفيها المدنيين وقدراتها في مجالي النقل واللوجستيات، وإدخال تعديلات على حضورها المدني والنظامي. وفي حين أن القيام باستثمارات أولية مكلفة سيكون ضرورياً، فإن هذه التعديلات ستحقق في نهاية المطاف فوائد من حيث زيادة أثر موارد البعثة إلى أقصى حد.

91 - ولا تزال البعثة المتكاملة تؤدي دوراً أساسياً في تيسير الظروف المواتية لعمليتي السلام والمصالحة، وحماية المدنيين وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية، مع دعم إعادة بسط سلطة الدولة تدريجياً في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء والإنجازات المهمة التي حققتها البعثة منذ نشرها، فإن خطر الانتكاس لا يزال قائماً، ويظل استمرار وجود البعثة حيوياً لدعم الشعب والحكومة في جهودهما الرامية إلى التغلب على التحديات الهائلة التي تواجه البلد. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن الولاية الحالية للبعثة المتكاملة لفترة سنة واحدة، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بقوامها من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون المأذون به حالياً، مع الإبقاء على ولايتها وأولوياتها كما هي.

92 - وأود أن أشكر ممثلتي الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على قيادتها الاستباقية والفعالة. وما زلت ممتناً لتفاني الأفراد المدنيين والنظاميين التابعين للبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري في أداء ولايتهم، في سياقات صعبة في كثير من الأحيان، وأعرب عن تقديري الكبير للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة. وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني للمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وغير الحكومية وجميع الجهات الشريكة الأخرى، بما فيها البلدان المانحة، على إسهاماتها القيمة من أجل إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الأول

أولا - الحالة السياسية

الشكل الأول

انتهاكات الاتفاق السياسي

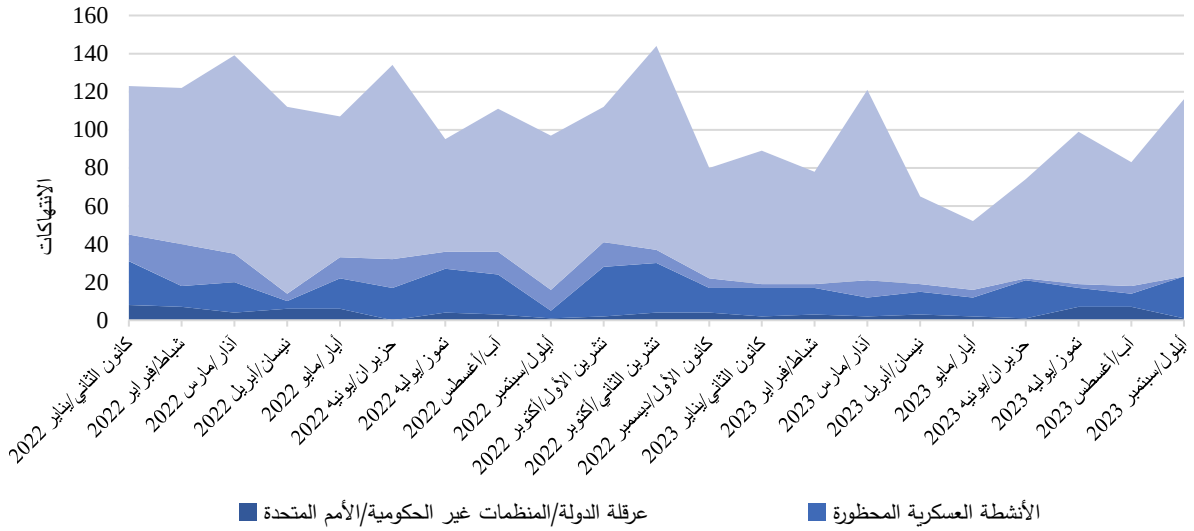

المصدر: البعثة المتكاملة/خلية التحليل المشتركة للبعثة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل 372 انتهاكا أمنيا للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشكل زيادة عن عدد الانتهاكات في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت معظم الانتهاكات مرتكبة ضد المدنيين والبنية التحتية (290)، تلتها الأنشطة العسكرية غير القانونية (59) وانتهاكات متصلة بالقيود على التنقل وعرقلة عمل المنظمات الإنسانية أو الأمم المتحدة (23). وقد ارتكبت جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكبر عدد من الانتهاكات (104)، وتلتها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار (87).

انتهاكات الاتفاق السياسي، كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2023

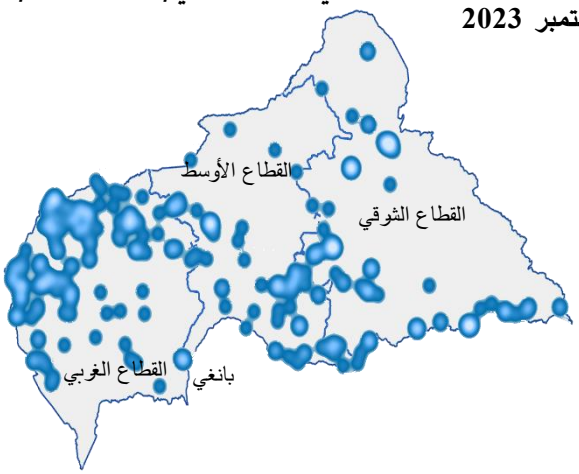

انتهاكات الاتفاق السياسي، كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر 2022

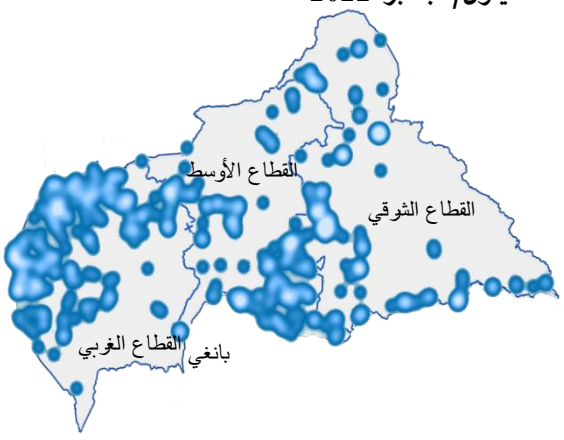

المصدر: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى البعثة المتكاملة)/قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية.

ثانيا – الحالة الأمنية وحماية المدنيين وبسط سلطة الدولة

الشكل الثاني

خريطة التهديدات المتعلقة بحماية المدنيين، حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023

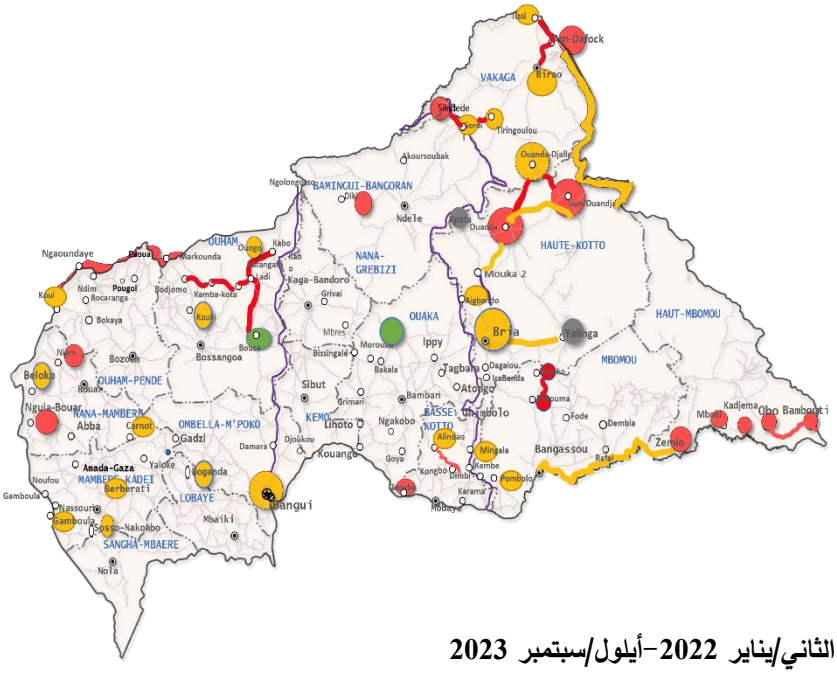

المصدر: البعثة المتكاملة/وحدة حماية المدنيين.

الشكل الثالث

الحوادث المتعلقة بالذخائر المتفجرة، كانون الثاني/يناير 2022–أيلول/سبتمبر 2023

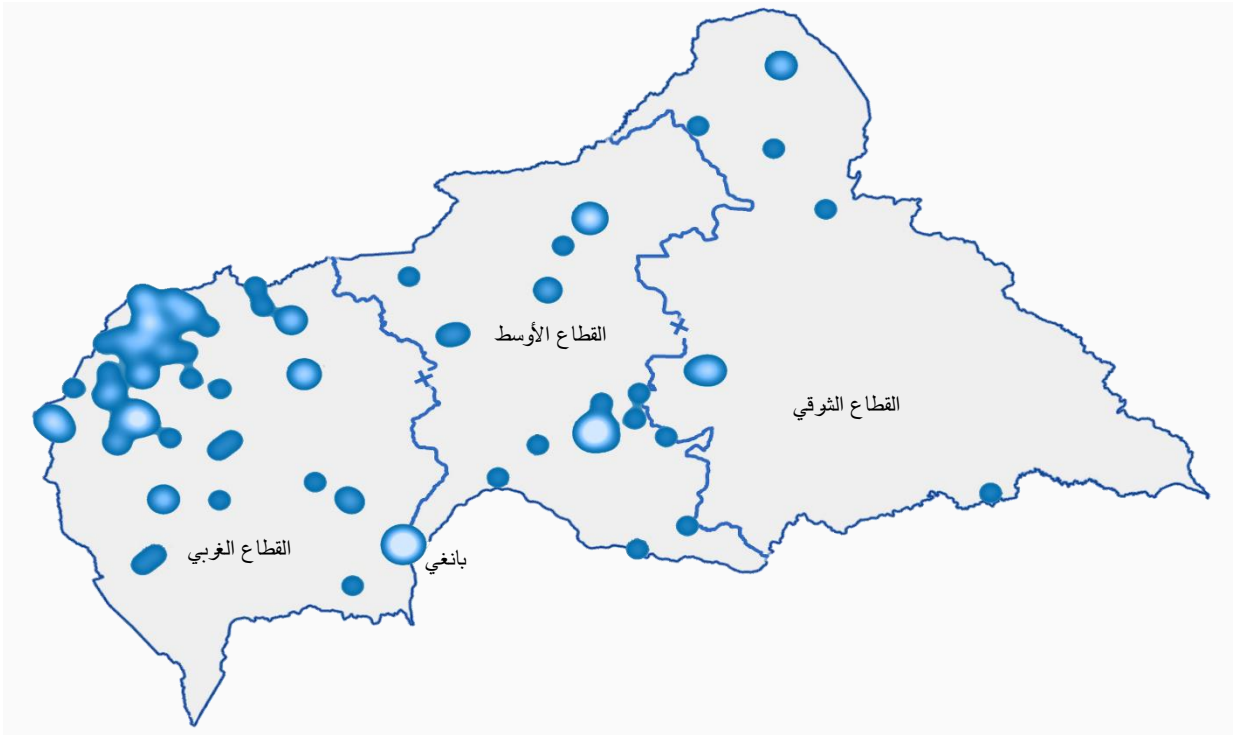

المصدر: البعثة المتكاملة/دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

الشكل الرابع

سلطات الدولة الحاضرة في المواقع

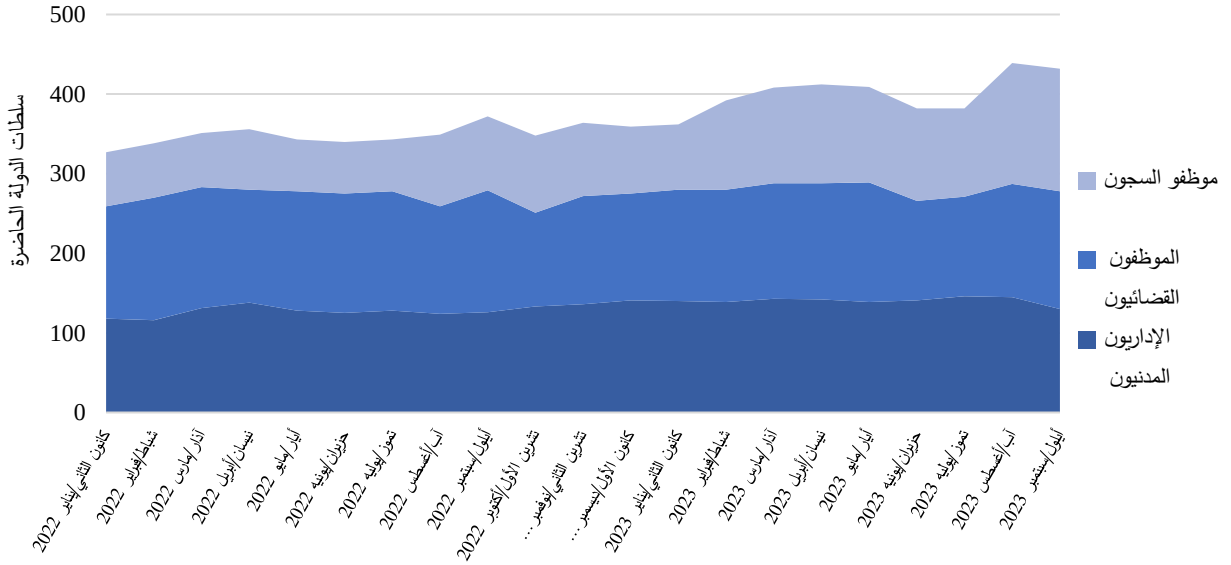

المصدر: البعثة المتكاملة/قسم الشؤون المدنية وقسم العدالة وشؤون السجون.

حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر، كان 130 (75 في المائة) من أصل 174 ممثل سلطة إدارية سياسية (محافظون ونواب محافظين وأمناء عامون للمحافظات وأمناء للمحافظات الفرعية) ملتحقين بمراكز عملهم خارج بانغي. وإضافة إلى ذلك، نُشر 173 موظفاً مدنياً ووكيلاً حكومياً في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليصل عددهم إلى 887 4 في عام 2023، فيما يمثل زيادة عن عددهم البالغ 418 3 موظفاً ووكيلاً في عام 2021.

الشكل الخامس

النازحون داخليا واللاجئون

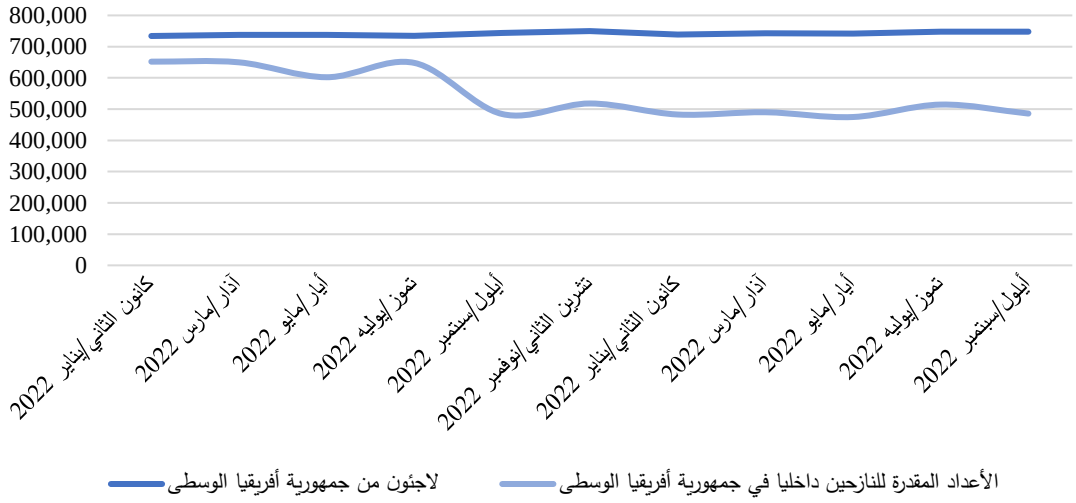

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

في 1 تشرين الأول/أكتوبر، قُدر أن قرابة 000 489 شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى نازحون داخلياً، بينما لجأ أكثر من 000 747 شخص إلى بلدان مجاورة.

وقد عبر ما مجموعه 396 37 شخصاً نازحين من تشاد إلى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ اندلاع الاشتباكات في جنوب تشاد. وفر ما مجموعه 431 20 شخصاً من النزاع الدائر في السودان إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ثالثا - حقوق الإنسان

الشكل السادس

الفئات الرئيسية لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر 2023

الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة[أ]

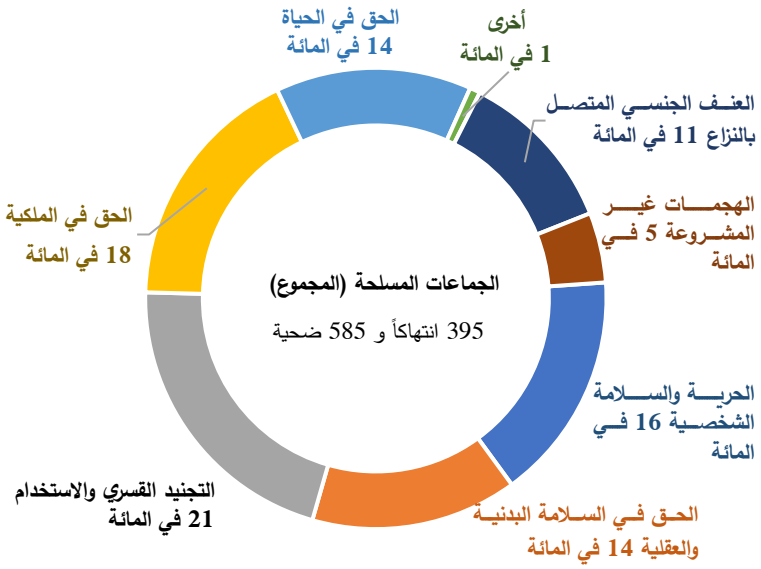

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.

كانت الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق السياسي مسؤولة عن نسبة 32 في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة.

ومثّلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار الجاني الرئيسي بين الجماعات المسلحة، وهي مسؤولة بالأساس عن حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وانتهاكات الحق في السلامة البدنية، والاختطاف. وتلتها جماعة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، المسؤولة بالأساس عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة وغيرها من عمليات القتل والاختطاف والحرمان من الحرية.

الجهات الحكومية[أ]

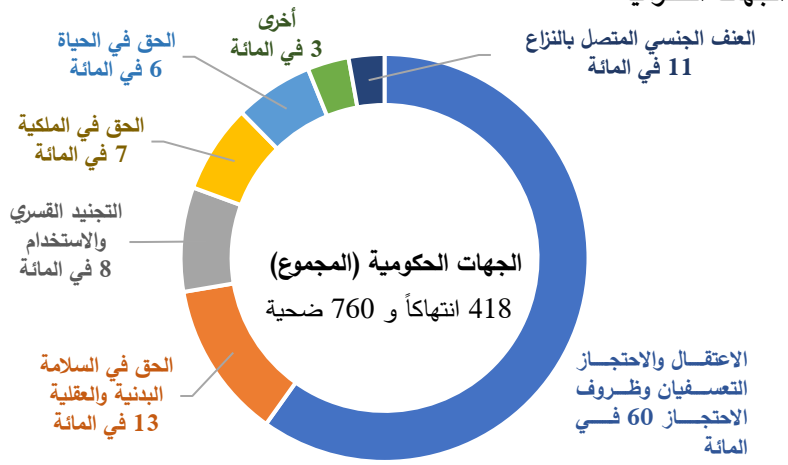

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.

كانت الجهات الحكومية مسؤولة عن 51 في المائة من الانتهاكات الموثقة لحقوق الإنسان، حيث تعرض 60 في المائة من الضحايا للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وعدم الامتثال للقواعد المعيارية الدنيا لمعاملة المحتجزين.

وكانت قوات الدفاع الوطني مسؤولة عن 25 في المائة من الانتهاكات، وذلك بالأساس عن انتهاكات الحق في السلامة البدنية والعقلية، وانتهاكات الحق في الحياة، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. (انظر الفقرة 42)

الشكل السابع

العنف الجنسي المتصل بالنزاع، حزيران/يونيه – أيلول/سبتمبر 2023*

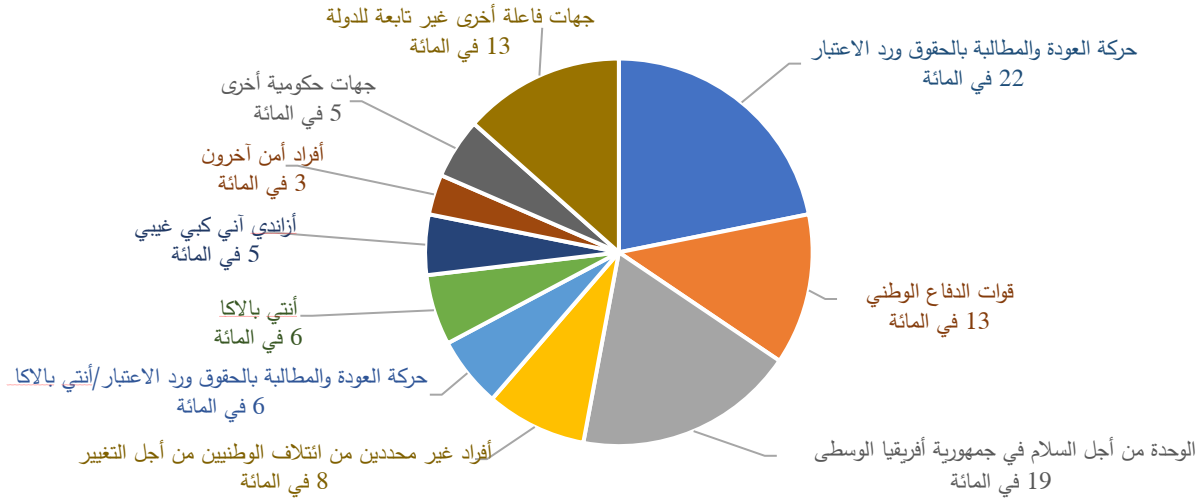

المصدر: البعثة المتكاملة/شعبة حقوق الإنسان.

(أ) تشير النسب المئوية إلى عدد الضحايا.

زادت حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع بنسبة 240 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

رابعا - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

الشكل الثامن

حوادث أمنية تورط فيها أفراد من البعثة المتكاملة

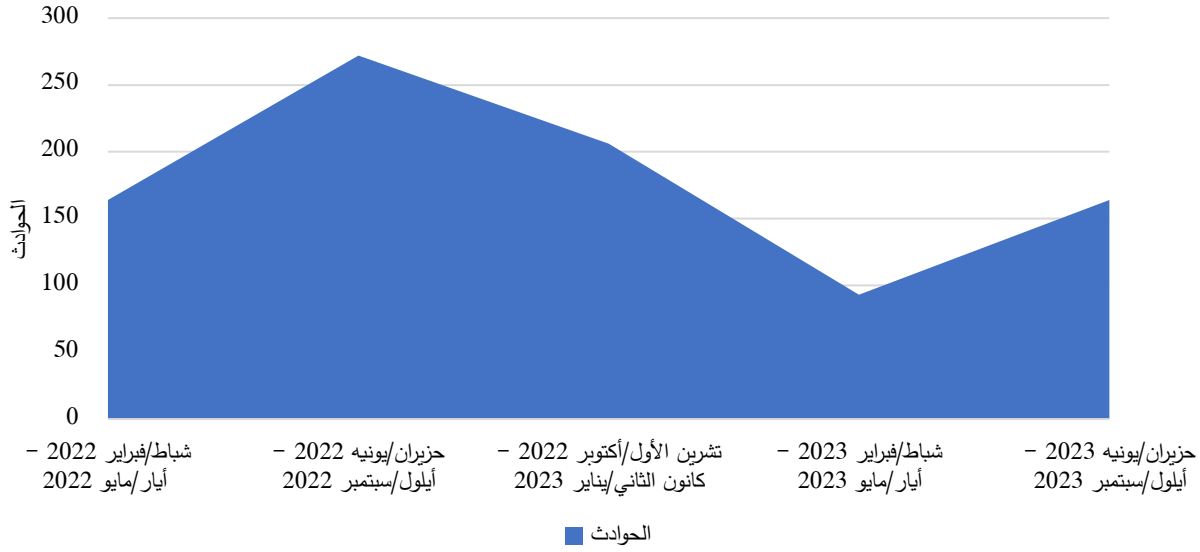

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة المتكاملة 164 حادثاً أمنياً تورط فيها أفراد الأمم المتحدة، فيما يمثل زيادة قدرها 70 في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتعزى غالبية الحوادث إلى المخاطر البيئية (84) والجريمة (76).

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2023

	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
البلد	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	فرادى ضباط الشرطة
الأرجنتين	–	2	–	2	–	–
بنغلاديش	12	35	1 410	1 457	–	4
بنن	4	3	–	7	–	26
بوتان	2	5	180	187	–	–
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	3	4	–	7	–	–
البرازيل	3	7	–	10	–	3
بوركينا فاسو	–	7	–	7	–	63
بوروندي	8	11	745	764	–	–
كمبوديا	4	6	342	352	–	–
الكاميرون	3	7	749	759	320	16
كولومبيا	2	–	–	2	–	–
الكونغو	3	7	–	10	180	1
كوت ديفوار	–	2	–	2	–	31
تشيكيا	3	–	–	3	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	180	12
إكوادور	–	2	–	2	–	–
مصر	7	30	978	1 015	137	33
فرنسا	–	4	–	4	–	–
غامبيا	3	5	–	8	–	10
غانا	4	8	–	12	–	3
غواتيمالا	2	2	–	4	–	–
غينيا	–	–	–	–	–	15
إندونيسيا	4	11	213	228	140	18
الأردن	3	7	–	10	–	57
كازاخستان	–	2	–	2	–	–
كينيا	7	11	–	18	–	–
مالي	–	–	–	–	–	19

البلد	العنصر العسكري				عنصر الشرطة	
	الخبراء الموفدون في مهمات	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	فرادى ضباط الشرطة
موريتانيا	8	9	449	466	320	4
المكسيك	1	1	–	2	–	–
منغوليا	–	3	–	3	–	–
المغرب	5	25	747	777	–	–
نيبال	5	17	1 219	1 241	–	–
النيجر	–	6	–	6	–	47
نيجيريا	–	6	–	6	–	8
باكستان	9	31	1 276	1 316	–	–
باراغواي	2	2	–	4	–	–
بيرو	7	8	220	235	–	3
الفلبين	2	1	–	3	–	–
البرتغال	–	10	215	225	–	14
جمهورية مولدوفا	3	1	–	4	–	–
رومانيا	–	–	–	–	–	8
الاتحاد الروسي	3	10	–	13	–	–
رواندا	9	28	2 109	2 146	639	60
السنغال	–	12	180	192	499	35
صربيا	2	4	69	75	–	–
سيراليون	4	3	–	7	–	–
إسبانيا	–	–	–	–	–	2
سري لانكا	–	3	110	113	–	–
السويد	–	–	–	–	–	4
توغو	4	7	–	11	–	39
تونس	3	10	760	773	–	52
تركيا	–	–	–	–	–	10
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	7	507	514	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	–	9	–	9	–	–
أوروغواي	–	3	–	3	–	–
فييت نام	1	7	–	8	–	–
زامبيا	7	17	910	934	–	–
زمبابوي	2	2	–	4	–	–
المجموع	**154**	**422**	**13 388**	**13 964**	**2 415**	**597**

المرفق الثالث

خريطة